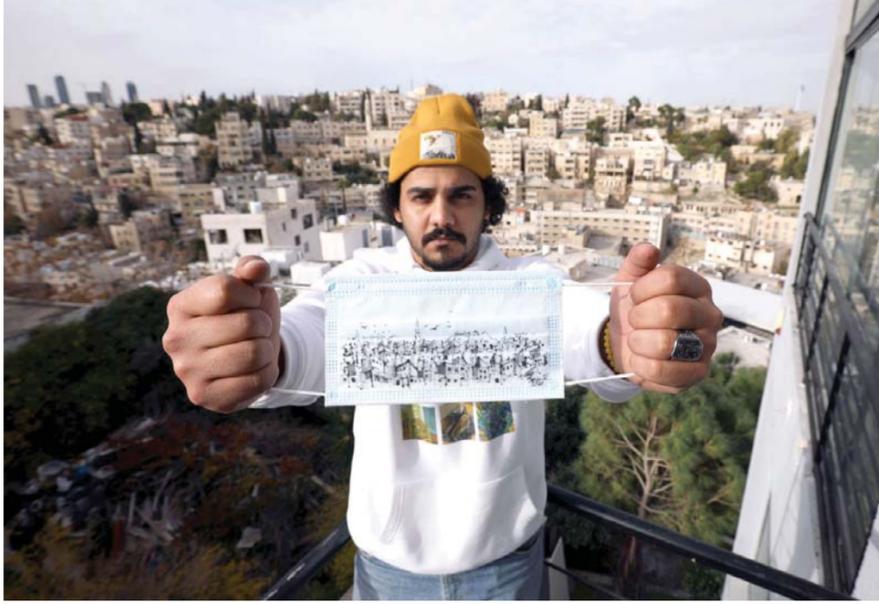


أزمة في إدارة الوباء وليست أزمة وزراء في الأردن



شاكِر رفاعية
كاتب أردني

لماذا الاستغراب والجدل حول إقالة الوزراء في الأردن على خلفية أزمة كورونا، مع أن الحكومات تتبدل وتتعدّل باستمرار لأسباب تقل أهمية في كثير من الأحيان عن تداعيات الأخطاء الحكومية في إدارة الوباء، الذي عاد ليشهد تصاعداً متواصلًا منذ أسابيع وأعاد الأردنيين إلى أجواء الحظر والإغلاقات والمزيد من الضائقة الاقتصادية. ليس لدى الحكومة الأردنية الآن ما هو أهم من إدارة أزمة الوباء على اختلاف مستوياتها، لكن النتائج أظهرت حتى اليوم وجود تلوّن واضح وإخفاقات حكومية في توفير اللقاح والسيطرة على المنحنى الوبائي المخير للقلق.

استشرس الفايروس بعد أن كان من المؤمل في بدايات انتشاره وأثلّ العام الماضي أن "ينشف ويموت" خلال أسبوعين من الحظر والالتزام بحسب وزير الصحة السابق، الذي بدأ آنذاك موجة من التصريحات والقرارات الحكومية غير المفهومة. وربما شعرت الحكومة بأن من واجبها اتخاذ أي تدابير ولو من دون أساس علمي أو طبي.

نالت تدابير احتواء الفايروس من منسوب الثقة بالحكومة بعد أن اكتشف الناس أن أسلوب إدارة الأزمة أودى بمؤشرات الحالة الوبائية في الأردن إلى مستوى مفرغ قياساً ببقية دول العالم، ومنها التي سبق وشهدت تفشياً كبيراً للفايروس قبل شهرين، وتلقت الآن إلى توفير اللقاح لمواطنيها باعتباره الحل النهائي والدائم، هذا الحل لم تتخذ فيه حكومة بشر الخصاوة خطوات تناسب معدلات الارتفاع المتزايد في الوفيات والإصابات أو العواقب الاقتصادية الثقيلة على المدى البعيد.

وبلغة الأرقام، تسعى السلطات الصحية إلى تطعيم حوالي ثلث السكان، بواقع أربعة ملايين شخص هم الفئات المستهدفة والأكثر عرضة لمخاطر الوباء. لم توفر الحكومة لهؤلاء سوى نحو أربعة في المئة من الجرعات المطلوبة. صحيح أن توفير اللقاح يخضع لعوامل خارجة عن إرادة الحكومة ومرتبطة بهيمنة الدول المنتجة وحلفائها على توزيع اللقاحات ومنح الأولوية لشعوبها، لكن الأردنيين ينتظرون إلى بلدان في المنطقة استطاعت قطع أنشواط معقولة في تطعيم مواطنيها ضد الفايروس.

اقتصادياً، سجلت قطاعات السياحة والنقل والتجارة خسائر كبيرة بسبب إجراءات الحظر والإغلاقات الكلية والجزئية للمنشآت. وظهرت أزمة الوباء

العاقل الأردني الملك عبدالله الثاني، كما لا توافق التوقعات ما يحصل فعلاً من إنجازات حكومية على الأرض. يدرك الناس الموارد المحدودة للبلد وكذلك الحدود المرسومة لعمل الحكومات لكنهم يعلمون أيضاً أنها مسؤولة تقليدياً عن الشؤون الداخلية، وأهمها الصحة الآن في الأردن حيث السياسة الخارجية والخطوط العريضة للدفاع والأمن والاقتصاد بيد الملك. حكومتان بتعدلاتهما مرتاً على البلد منذ بدء أزمة الوباء. وظهرت حصيلة عمل الحكومتين واضحة في التقاضي الواسع والأخذ في الزيادة حالياً، وعززت الشعور العام لدى الأردنيين بأن تغيير السياسات العامة ليس من شأن الحكومات ولا الوزراء!

هذه الكابة الإيجابية التي فرضتها الحكومة على المجتمع وحالة الاعتراض العامة من الإخفاق في التصدي للوباء أكدت المشاعر السائدة لدى الناس من قبل بيان تشكيل الحكومات وتعديلها لا يغيّران من الأداء بقدر ما يغيّران في الوجهة فقط.

طلب الخصاوة من وزير الداخلية والدفاع الاستقالة بسبب عدم التزامهما بالتباعد البدني مع أنه كان بإمكانه الانتظار لأيام قليلة وإزاحتها في التعديل الوزاري المرتقب، وهما المسؤولان مباشرة عن فرض سياسة الحكومة في احتواء الوباء عبر منظومتها الأمن والقضاء. عرف الأردنيون سبب إقالة الوزراء الثلاثة في حكومة الخصاوة، ومن الطبيعي ولكن من المستبعد معرفة سبب التغيير لكل حقيبة في التعديل القادم.

أزمة كورونا التي تضغط الآن بقوة على القطاع الصحي والمالية العامة والاقتصاد ككل ليست أقل من أن تمثل سبباً لإقالة الوزراء في الأردن الذي نسع فيه الكثير عن تغيير حقائق بسبب خلافات شخصية وتعيين وزراء لاعتبارات مناطقية أو فئوية أو حتى على سبيل المجاملة والتنفيع. وفي بلد مثل الأردن ومع كل تشكيل حكومي أو تعديل وحتى رغم تآكل الجاه الوزاري، يجتهد الصحافيون والكتاب في تحليل أهداف التشكيل أو التعديل. لكن في غالب الأحوال لا يتم الإعلان رسمياً عن شيء، ولا يقاس أداء الحكومات بما هي مكلفة به من قبل

حجم الاختلال الهيكلي في المالية العامة التي تعاني عجزاً قياسياً هذا العام في الإنفاق القائم أساساً على ما جمعه الحكومة من مساعدات خارجية وما تجنيه من ضرائب ورسوم وغرامات.

مع أن الصورة تبدو قاتمة حتى الوضوح، إلا أن ثمة من يحمل إقالة وزير الداخلية والعدل قبل أيام وتعديل الحكومي المنتظر ما لا يحتملان من تفسيرات وتاويلات ومبالغات، وكان تغيير الوزراء مسألة شاقة ومعقدة وتخضع لمعايير مفهومة على الأقل، في الأردن الذي تشكلت فيه 13 حكومة خلال العشريين الماضيين وخضعت للعديد من التغييرات الوزارية.

تشكلت حكومة الخصاوة في أكتوبر، وبعد شهر استقلال وزير الداخلية بسبب المخالفات الصحية التي رافقت انتخابات البرلمان. والأسبوع الماضي أقبل وزير الداخلية الجديد أيضاً ومعه وزير العدل بسبب مشاركتهما في مائدة طعام مزدحمة. وقرىباً ستشهد الحكومة تعديلاً وزارياً سيرتبط على الأرجح بطريقة التعامل مع الوباء. الحكومة تدير البلد بقانون الدفاع الذي يوسع صلاحياتها إلى درجة الأحكام العرفية السائدة في زمن الحروب، بما فيها من تعطيل للقوانين العادية ووضع اليد على الأموال وفرض قيود صارمة على الإعلام وحرية التنقل. سياسات الحكومة في احتواء الفايروس ظلت تتراوح بين الارتباك الذي يأتي بالارتجال، والإصرار غير المبرر على زيادة ساعات الحظر وتوسيع نطاق المنشآت المشمولة بإجراءات الإغلاق.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني
رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي
رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
منى المحروقي
مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة اليعقوبي
تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778
للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

سلام على شواطئ الخليج

إلى جوانب كثيرة هي ليست على استعداد للقبول بها لا لشيء إلا لأن التعاون السياسي والاقتصادي والعلمي والثقافي بين الطرفين سيحدث تحولات حضارية هائلة في المنطقة ستقرم إيران أكثر وستفصح تخلفها على الأصدقاء كافة، السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والثقافية.

أن تفتتح إسرائيل أمنياً على دول الخليج، ذلك أمر ضروري بل وملح في الوقت الذي أثبتت الإدارة الأميركية أنها ليست أهلاً للثقة. الإسرائيليون يعرفون السياسة الأميركية جيداً وهم حين يضعون أيديهم على قلوبهم فذلك معناه أن هناك ما يمكن أن يحدث فجأة ويجلب الضرر إلى دول المنطقة. ولأن إسرائيل ليست من النوع الذي يفكر في أن هناك من يتامر عليه فقد كانت حريصة على أن تكون واضحة مع الولايات المتحدة في رفضها التام للعودة إلى اتفاق عام 2015. في تلك النقطة تجد إسرائيل أن التعاون مع دول الخليج التي ترفض ذلك الاتفاق ضروري، وليس التنسيق الأمني بين الطرفين مجرد ترتيبات عسكرية قد لا تكلف كثيراً ولكنه يتعلق بالموقف مما يمكن أن يحدث لو أن المجتمع الدولي بسبب الضغوط الأميركية المحتملة قد أدار ظهره لإيران وتركها تعيثُ فساداً في المنطقة.

لا تحتاج إسرائيل إلى إنشاء قواعد عسكرية في دول هي في غنى عن تلك القواعد كما أن دول الخليج تترك جيداً أن ما يمكن أن تقدمه إسرائيل لا من أجل حمايتها بل من أجل أمن المنطقة لا يحتاج إلى إجراءات تقليدية من النوع الذي يمكن أن يشكل نقلاً على الطرفين ويلقي عليهما التزامات فائضة.

بعد كل هذه المعطيات فإن الحديث عن ترتيبات أمنية إسرائيلية مع دول الخليج ليس له ذلك العمق الذي تتسم به الحالة. فالخطر الإيراني كان جلياً بالنسبة إلى إسرائيل ودول الخليج معاً. إيران هي الدولة الأخطر في العالم. ليست الترتيبات الأمنية هي الحل الوحيد. كما أن العلاقات بين الطرفين تخطت ذلك الحل. صار على إيران أن تلتفت في السباق فلا تصل.

إيران دولة مغلوقة على أمرها بسبب نظامها الأعمى. تلك حقيقة ستكون عيناً على دول المنطقة. وإذا ما رغبت الولايات المتحدة في بقاء إيران ماضية في لهاتها النووي فإن الحاجة إلى التعاون بين دول المنطقة ستزداد ضرورة. غير أن ذلك التعاون لن يعطل من آلية العمل الحضاري في المنطقة.

لن تتمكن إيران من إيقاف عجلة التقدم مهما فعلت. ما أخاف إيران في العلاقة بين دول الخليج وإسرائيل سيظل قائماً. لن تتمكن شعارات الزيف من إخفاء الحقيقة. فتلك العلاقة لن تستمر ضدها ما لم تفرض في ذلك من خلال تهورها وطميشها وجنونها.



فاروق يوسف
كاتب عراقي

بالنسبة إلى إسرائيل فإن علاقات طبيعية مع دول الخليج العربي لا تنحصر في المسألة الأمنية. فهي إذا ما سعت إلى التنسيق الأمني مع تلك الدول وهو ما استفعله بالتأكيد فإن ذلك لن يكون إلا جزءاً من حزمة مشاريع للتعاون.

أما بالنسبة إلى دول الخليج وهي التي ترغب في أن تظل على بحيرة هادئة فإنها لا ترى في التنسيق الأمني مع إسرائيل مهما كان نوعه وحجمه إلا جانباً من دوافع القفز على القطيعة وليس كل الجوانب.

وما يتفق عليه الطرفان بالتأكيد أن لا يطغى التنسيق الأمني على العلاقات فتضع ملامحها وسط الاهتمام بالصخب المزج الذي تثيره إيران عالمياً. ذلك الصخب الذي لا يعتقد أنه سيهدأ يوماً ما أو تنخفض مستوياته إلى درجة أنه يكف عن التأثير على أمواج الخليج.

الإسرائيليون يعرفون السياسة الأميركية جيداً وهم حين يضعون أيديهم على قلوبهم فذلك معناه أن هناك ما يمكن أن يحدث فجأة ويجلب الضرر إلى دول المنطقة

دول الخليج وإسرائيل هما طرفان من ضمن أطراف كثيرة أخرى معنية بالهستيريا الإيرانية وهما أيضاً يتأثران بما يمكن أن تفعله إيران على صعيد برامجها التسليحية. ذلك صحيح غير أن الصحيح أيضاً أن إيران تسعى من خلال استعراضاتها العسكرية إلى دفع دول المنطقة إلى المزيد من التسلح بما يشبه السباق بحيث تلهي الجميع عن إقامة علاقات بناءة في ما بينها على المستويات السياسية والاقتصادية والعلمية والفكرية والإنسانية.

إيران المتخلفة بسبب نظامها لا ترغب في أن ترى علاقات متعمرة وذات معنى بين دول المنطقة. ما تحمله به أن يتم استنزاف ثروات تلك الدول في التسلح وليس في بناء الإنسان وخدمة الحياة واستثمار فرص السلام. وهي تعرف أن دول الخليج التي أعلنت عن إعادة النظر بكل مقولات وشعارات الماضي بعد أن شعرت بفراغ مضمونها ماضية قدما في اتجاه المستقبل. أما بالنسبة إلى علاقة دول الخليج بإسرائيل فإن ما يُخيف إيران لا ينحصر في الجانب الأمني فقط بل أنه يمتد

«الإخوان» يبدأون من الهامش.. ولكن!

وسيلة لتدمير المجتمع. هذا ينطبق على وسائل التواصل الاجتماعي، مثلما ينطبق على باقي الأدوات والوسائل. فالغاية هي السيطرة على المجتمع. ما سبق هو محاولة تنفيذ قناعة منتشرة في المجتمع الخليجي بأن انتشار تطبيق التواصل الاجتماعي "كلوب هاوس" ظاهرة هامشية وسطحية، لا يمكن اعتبارها وسيلة مؤثرة على الناس. ومع أنني أتفق مع هذا الرأي إلا أن ذلك ليس من منطلق أنه هامشي أو سطحي، وإنما من منطلق الوعي الشعبي الخليجي لخطورة هذا التنظيم. لهذا من المناسب عدم الاستهانة أو التقليل من دواعي القلق، ولكن دون التهور، حتى لا يتحول الأمر إلى هاجس ومرض (فوبيا)، بل من باب أن الحذر واجب.

مع ظهور تطبيق كلوب هاوس، وبدء بعض أعضاء التنظيم المشاركة والتفاعل مع غرف الدردشة، انقسم الرأي الخليجي بين مجموعتين كبيرتين، كل مجموعة لديها مبرراتها وقناعاتها تدعم من خلالها رأيها، وكلاهما على صواب. المجموعة الأولى تحذر من التهور والمبالغة في قوة تأثير الإخوان في المجتمع، وإمكانية عودتهم مرة ثانية لممارسة أساليبهم التخريبية، بل وصل الأمر ببعض إلى الاعتقاد أن ردة الفعل الكبيرة والخوف منهم يضحمان من حقيقتهم ويصنعان لهم هالة إعلامية

وهناك اختلاف جوهري بين نظرة عامة الناس، الذين تسيطر على طريقة تفكيرهم، عادة، العفوية في تقييم الموقف وتقديره، ونظرة المطلعين على تفاصيل أساليب توظيف الإخوان لكل الأدوات من أجل التمدد وفق منطق "الغاية تبرر الوسيلة". حتى لو كانت الوسيلة طابعها إنساني وخدمي وبعيدة كل البعد من الاحتمالات السيئة.

لقد علمنا التجارب أنهم في تخطيطهم يبدأون من "الهامش"، وغالباً ما يستخدمون كل ما هو في الاعتقاد المجتمعي "هامش"، ليتطور تدريجياً إلى أن يتم التمكن منه، ومن ثم استخدامه

محمد خلفان الصوافي
كاتب إماراتي



من يدرك الأساليب والطرق المتلوية التي يستخدمها أعضاء تنظيم "الإخوان المسلمين" الإرهابي من أجل التمدد في المجتمعات العربية يستشعر خطرهم، ويحس بالقلق من أي محاولة لتحركهم قد تؤدي لأن يعيدوا للتمدّد مرة ثانية لممارسة نشاطهم الفكري لإقناع الشعوب والتأثير على أفكارها، حتى ولو بدت تلك المحاولات بعيدة عن مجال الإقناع والمنطق.